وعليه(1).

الثاني: أهليّـَة الأداء: وهي: صلاحية الإنسان لأن يطالب بالأداء، ولأن تعتبر أقواله وأفعاله، وتترتّـَب عليها آثارها الشرعية(2).

ثم قسّـَموا كلا من الأهليتين إلى قسمين: أهليّـَة كاملة ، وأهليّـَة ناقصة.

1- فأهلية الوجوب الناقصة، ما كانت فيها صلاحيته لوجوب الحقوق له فقط لا عليه. مثل الجنين الذي تثبت له بعض الحقوق، مثل حقّـِه في الميراث وحقه في المحافظة عليه من التلف.

2- وأهليّـَة الوجوب الكاملة، ما تكون صلاحية الإنسان فيها لثبوت الحقوق له وعليه. كما في الصبي والبالغ حيث تثبت لهما حقوق مثل النفقة، وتثبت عليهما حقوق أيضا مثل نفقة الأقارب من مالـِهما.

3- وأهليّـَة الأداء الناقصة: هي صلاحية الإنسان لأداء بعض الأعمال وترتّب الأثر عليها دون بعض آخر. كالصبي المميّـِز حيث يصلح لأداء العبادات وقد حَكَمَ الشارعُ بصحّـَة عبادته (3). كما حَكَمَ الشارع بصحة معاملته المأذون بـإجرائها من قبل وليّه

1- هكذا ورد تعريف أهليّـَة الوجوب في: المنار وحاشيته / 936. وفي التعريف من المسامحة مالا ينبغي وقوعها في التحديدات فان قوله: "وجوب الحقوق المشروعة له وعليه" لا يشمل أهلية الوجوب الناقصة. ومقصودهم من وجوب الحقوق المشروعة، هو ثبوتها له أو عليه، لا الوجوب بالمعنى الاصطلاحي الذي هو التكليف المُلزم بالفعل ، لأنهم قالوا: للمجنون والصبي أهلية وجوب كاملة، مع أنه غير مكلّـَف إلا أنهم عنوا بذلك أن عليه حقوقا يمكن قيام الآخرين بأدائها عنه كالنفقة على والدي الطفل من ماله والتعبير بأن الحق عليه، مع أنه غير مكلّـَف، مجرّـَد اصطلاح.

2- شرح مرقاة الوصول 3/434. ويعني بالآثار الشرعية المترتبة على أهلية الأداء مثل ترتّـُب التملّك على عقد البيع، والعقوبة على الجناية ، وسقوط التكليف بعد الامتثال، وهكذا.

3- حَكَمَ الشارع بصحة عبادة الصبي المميز إذا اكتملت شروط صحّـَتها، إلا أنها ليست واجبة عليه، بل ليست مستحبّـَة في حقّه لان التكاليف الشرعية مشروطة بالبلوغ، أمّا ما ورد من وجوب أو استحباب الزكاة في مال الصبي، وكذا النفقة على والديه، فهو في مال

الطفل لا في ذمّـَته، وعلى الولي تولي دفع ما يُستحب أو ما يجب.